الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة (١٩٩٢)

مع بدء مسيرة المفاوضات الثنائية والمتعددّة، كان واضحاً ان حكومة اسحق شامير تمثّل احدى العقبات الهامّة في وجه تقدم محادثات السلام، بل واصبح الرهان على فشل المفاوضات مرتبطاً بموقف حكومة شامير وسياستها، وهو الموقف الذي ادى الى دخول اسرائيل في أزمات جدية مع أقرب حلفائها، الولايات المتحدة الاميركية، والتي اتخذت من ضمانات القروض أحد عناوينها الرئيسة. وفي ضوء هذا الموقف، تظافرت جهود دولية واقليمية ومحلية اسرائيلية لتغيير الحكومة الاسرائيلية بحكومة جديدة تكون اقدر على التعاطي مع استحقاقات مسيرة السلام، بمعنى آخر، حكومة يقودها حزب العمل الاسرائيلي.

لم تكن م.ت.ف.، التي قبلت الانخراط في مفاوضات السلام ضمن الشروط المعروفة، بعيدة عن هذا التوجه الذي قد يكون من شأنه تعديل الشروط المجحفة التي فرضها شامير على صيغة التمثيل الفلسطيني؛ كما قد يكون من شأنه توفير فرصة حقيقية للسلام على أساس مبدأ «الارض في مقابل السلام». وفي هذا الاطار، تابعت م.ت.ف. الانتخابات الاسرائيلية الاخيرة بعناية ملحوظة. ورأت قيادة المنظمة في تصريحات واضحة لبعض مسؤوليها تأجيل جولة المفاوضات لما بعد انتهاء الانتخابات الاسرائيلية حتى لا يستفيد شامير من اجراء الانتخابات في حملته الانتخابية. وعلى مستوى الناخب العربي، سعت قيادة المنظمة الى بلورة توجّه يقوم على العناصر التالية: اولها، ان يبقى حزب (راكح) والمؤتلفون معه في قائمة واحدة تمثل العرب واليهود؛ وثانيا، ان يشكل الحزب الديمقراطي العربي والقائمة التقدمية قائمة واحدة؛ وثالثها، ان يعقد اتفاق بين الطرفين على فائض الاصوات؛ وآخرها، العمل على اقناع التيار الاسلامي، وغيره من التيارات المتشدّدة، بضرورة المشاركة في الانتخابات[٤٥].

وكان الغرض الرئيس من وراء تحقيق هذه المساعي هو حصول العرب في اسرائيل على أكبر قدر من التمثيل في الكنيست يمكن، من خلاله، تشكيل قوة ضغط داخل الكنيست، وترجيح كفة حكومة اسرائيلية جديدة بالامكان التأثير عليها من خلال وزن ونفوذ النواب العرب.

وفي الانتخابات الاسرائيلية، التي أُجريت في حزيران (يونيو) الماضي، رأت قيادة المنظمة، هذه المرة، في توجهها الى الناخب العربي، ابقاء مساعيها في اطار القنوات السرية، وأبدت حرصاً على نفي تدخلها في الحملة الانتخابية. واغلب الظن ان ذلك كان بناءاً على نصائح اطراف دولية وعربية. وفي هذا الاطار، صرح عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، محمود عباس (ابو مازن)، «ان موقف م.ت.ف... هو عدم التدخل [في الانتخابات]، وبأن ذلك شأن داخلي يقرّره اصحاب الاقتراع انفسهم، وبأننا نتفاوض مع الحكومة الاسرائيلية وأي حكومة يتمّ تشكيلها بعد الانتخابات، ما دامت ملتزمة بالعملية التفاوضية، وفقاً لاسس الدعوة التي حددتها الدول الراعية، والقائمة على أساس حل الصراع واقامة سلام شامل ودائم، وفقاً لقراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨»[٤٦]. وعندما تناقلت وكالات الانباء خبر ارسال الرئيس الفلسطيني برسالة الى رئيس القائمة التقدمية، محمد ميعاري، تتعلق بالانتخابات، نفى مصدر مسؤول في المنظمة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٢ هذا الخبر، وأكد، في المقابل، ان عرفات «لم يرسل أية رسالة، كما لم تجر العادة ان يرسل مثل هذه الرسائل، وان يتدخل في الانتخابات الاسرائيلية من قريب أو بعيد»[٤٧].

ربما كانت الخطوة الاكثر تأثيراً في الحملة الانتخابية، التي أُجريت بشكل دقيق ومحسوب، تماماً، هي اللقاء العلني بين الوفد الفلسطيني الى المفاوضات الثنائية والرئيس الفلسطيني في عمّان